PACC
Palestine فلسطين

التقرير الربعي الثالث

هيئة مكافحة الفساد

رام الله، فلسطين

تشرين أول، 2021

تقديم

يلخص التقرير الربعي الثالث أعمال وإنجازات الهيئة للإدارات العامة والوحدات فيها ودور شـــركاء الهيئة في التعاون المثمر في تنفيذ أنشطة مشتركة.

ولعل ما يميز هذا التقرير انه بالرغم من التحديات على المستوى الوطني والداخلي للمؤسسة، إلا أن الهيئة استمرت في العمل على إنجاز المهام الموكلة لها بموجب القانون من خلال إنفاذ القانون وتعزيز التدابير الوقائية ونشـــر التوعوية بالاستناد على الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2023 الثالثة واستراتيجية الهيئة الأولى للمؤسسة والخطط والبرامج والمشاريع المقترحة.

أيضا استمرت الهيئة في استقبال الشكاوى والبلاغات ودراستها والتحري بشأنها، كما واستمرت الهيئة بتقديم الحماية القانونية والوظيفية والشخصية للمبلغين.

اســـتكملت الهيئة الجهود الداخلية في بناء منظومة الأتمته والوصـــول إلى حوكمة إجراءاتها، من خلال نظام الجودة الشـــاملة، وتعزيز برنامج المتابعة والتقييم (دائرة المرصـــد الوطني)، أيضـــا تبذل الهيئة جهود لبناء الشـــراكات الدولية والوطنية.

اســـتمرت الهيئة في طرح مســـاقات مكافحة الفســـاد في الجامعات الفلســـطينية، وتنفيذ دراســـات قطاعية، وتابعت على توصيات أخرى، وأشرفت وشاركت في عدة أنشطة توعوية وتدريبية وأكاديمية.

إننا على يقين بأننا سننجح في مساعينا في ظل هذه القيادة الحكيمة، والتعاون الذي أظهرته كافة مؤسسات الدولة، والدعم الكبير الذي يقدمه لنا الشعب الفلسطيني، حتى تحرير أرضنا وبناء دولتنا المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

والله ولي التوفيق

رئيس هيئة مكافحة الفساد

رائد محمود رضوان

الفهرس

الموضوع	الصفحة
تقديم	2
الملخص التنفيذي	4
خلفية عن هيئة مكافحة الفساد في دولة فلسطين	6
المحتوى الأول: أعمال وإنجازات الهيئة بخصوص إنفاذ القانون	7
المحتوى الثاني: إقرارات الذمة المالية	16
المحتوى الثالث: مرحلة التحقيق لدى نيابة جرائم الفساد المتخصصة ومرحلة التقاضي لدى محكمة جرائم الفساد التابعة للسلطة القضائية	18
المحتوى الرابع: التدابير الوقائية والتدريب ورفع الوعي والمشاركة المجتمعية	22
المحتوى الخامس: التعاون الدولي للهيئة	29
المحتوى السادس: التخطيط الاستراتيجي	33
المحتوى السابع: بناء قدرات الهيئة وحوكمتها	35

الملخص التنفيذي

يلخص التقرير الربعي الثالث لعام 2021 أهم أنشطة وإنجازات هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية خلال الأشهر 7-9، حيث استمرت الهيئة بأداء مهامها، في ظل تعافي الوطن من جائحة كورونا، الشيء الذي انعكس إيجابا على جهود الهيئة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

تابعت الهيئة خلال فترة التقرير على (633) شكوى وبلاغ، منها (360) شكوى وبلاغ مدورة من الربع الثاني لعام 2021، و (270) شكوى وبلاغ تلقتها الهيئة خلال فترة التقري، و(3) ملفات تم إعادة فتحها. تصدرت جريمة إساءة استعمال السلطة المرتبة الأولى من الشكاوى والبلاغات الواردة خلال الربع الثالث بواقع (198) شكوى وبلاغ، يليها الواسطة التزوير بواقع (15) شكوى وبلاغ. أما من حيث طريقة استلام الهيئة للشكاوى والبلاغات، فقد كان تقديم الشكوى والبلاغات عبر التطبيق الإلكتروني (الهواتف الذكية) الخاص بالهيئة هي الطريقة الأكثر استخداماً بواقع (120) شكوى وبلاغ، يليها الحضور الشخصي وتسليم الشكوى باليد بواقع (108) شكوى وبلاغ، وبالنسبة للقطاعات التي وردت عليها الشكاوى، فإن القطاع العام ما زال يستحوذ على العدد الأكبر من الشكاوى والبلاغات الواردة بواقع (133) شكوى وبلاغ.

من إجمالي الشكاوى والبلاغات المستلمة والمدورة والتي تم إعادة فتحها من الفترة السابقة، أنجزت الهيئة ما مجموعه (221) شكوى وبلاغ خلال فترة التقرير، توزعت بواقع (163) شكوى وبلاغ تم حفظها، و(12) شكاوى وبلاغ تم إحالتها للنائب العام، 35 شكوى وبلاغ تم تحويلها إلى جهات أخرى صاحبة اختصاص، و(11) شكوى وبلاغ تم ردها لعدم الاختصاص. وقامت الهيئة بعمل (13) جولة وزيارة فحص ميداني لهيئات محلية، مؤسسات عامة، جمعيات، أندية ولجان، وذلك بهدف فحص الشكاوى والبلاغات الواردة للهيئة خلال فترة التقرير.

إجمالي القضايا التحقيقية الواردة لنيابة جرائم الفساد خلال الربع الثالث 2021 (14) قضية تحقيقية منها (11) قضية وردت من هيئة مكافحة الفساد و (3) قضايا وردت من عطوفة النائب العام.

بلغ إجمالي القضايا التحقيقية التي تم إنجازها من قبل نيابة جرائم الفساد في الربع الثالث من 2021 (16) قضية منها (9) قضايا تم إحالتها إلى محكمة جرائم الفساد، بموجبها تم إحالة (13) متهم للمحكمة و(7) قضايا تقرر حفظها لعدم وجود جريمة أو لعدم وجود بينة أو كون الفعل يشكل مخالفة إدارية ولا يشكل جرماً جزائياً.

بلغ إجمالي القضايا المفصولة في محكمة جرائم الفساد خلال الربع الثالث 2021 (3) قضايا إدانة توزعت من حيث التهم (اختلاس، رشوة، إساءة الائتمان)، وبلغ إجمالي المتحصلات الجرمية في قضايا فساد بحكم قضائي صارد عن محكمة جرائم الفساد (26210) شيكل، وإجمالي المتحصلات الجرمية المستردة (19310) شيكل.

خلال فترة التقرير قامت الهيئة بفض (6) إقرارات ذمة مالية تعود لـــ (5) أشخاص ورد بحقهم شكاوى أو بلاغات. من جانب آخر، قامت الهيئة بمتابعة قرارات رفع سرية عن (8) من ملفات مرتبطة بـ (37) جهة (أشخاص طبيعيين وجهات اعتبارية) لغايات تزويد الهيئة بالكشوفات والمستندات المطلوبة خلال فترة التقرير وذلك بالتعاون مع نيابة جرائم الفساد.

بلغ عدد طلبات الحماية المقدمة للهيئة خلال فترة التقرير (21) طلب حماية، حيث تم قبول 6 طلبات، ورفض 14 طلب مقدم لانعدام العلاقة السببية بين الخطر أو الضرر وبين واقعة الفساد، ولعدم وجود أي ضرر أو خطر حقيقي أو محتمل، وطلب واحد فقط ما زال قيد الدراسة.

تسلَّمت الهيئة خلال فترة التقرير ما مجموعه (1984) إقرار ذمة مالية، وقامت بتسليم نماذج إقرار ذمة مالية لـــ (44) جهة خاضعة لأحكام القانون بواقع (834) نموذج إقرار ذمة مالية.

في مجال التدابير الوقائية والتدريب ورفع الوعي والمشـاركة المجتمعية، نفذت الهيئة خلال فترة التقرير عدة برامج تدريبية لمنتسبي الأجهزة الأمنية ولموظفي سلطة الأراضـي ولطلبة الجامعات، حول تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وأنهت الفرق العاملة على إعداد مواد تدريبية ودراسات: "المنهاج الفلسطيني لتدريب النزاهة والشفافية في المؤسسة الأمنية الفلسطينية"، وورقة سياسات حول متطلبات النزاهة والشفافية في الانتخابات العامة. وتتابع الهيئة مع وزارة الصحة توصيات دراسة تحليل مخاطر الفساد التي نفذتها الهيئة مع وزارة الصحة في وقت سابق، ونفذت عشرات البرامج الإعلامية، سواء كانت ريبورتاجات أو بوسترات أو مقابلات، إضافة إلى تقارير إخبارية وفعاليات تصوير، كما يجري التحضير النهائي لإطلاق الاستراتيجية الوطنية الإعلامية لتعزيز قيم النزاهة وتدابير الوقاية من الفساد.

خلال الربع الثالث من العام الحالي، أنجزت الهيئة عشرة استشارات قانونية بخصوص التشريعات المحالة من قبل مجلس الوزراء إلى الهيئة.

كما التحق بمساقي "مكافحة الفساد: تحديات وحلول"، و "جرائم الفساد في التشريع الفلسطيني" خلال الفصل الدراسي الصيفي للعام الدراسي 2021–2022 ما مجموعه (2306) طالب وطالبة.

في مجال التعاون الدولي، تواصلت الهيئة كنائب رئيس شبكة الوقاية من الفساد (NCPA) فيما يخص اطلاق مبادرة إعلامية فلسطينية حول الوقاية من الفساد ورصده، وشاركت طواقمها في ورشات عمل ومؤتمرات ومنتديات دولية مختلفة، ونظمت عدة لقاءات مع ممثلي الدول لدى فلسطين، ويجري التنسيق لاستكمال التوقيع على اتفاقيات تعاون مع دول أخرى، كما وتعمل الهيئة مع عدة أطراف دولية مثل مؤسسة التعاون الألماني، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات، والبنك الدولي، وبعثة الشرطة الأوروبية، بهدف التعاون في مجال تنفيذ برامج الهيئة ومشاريعها.

وفي السياق ذاته، وضمن جهود الهيئة لاستكمال نظام إدارة الجودة ومكافحة الرشوة، يجري العمل على إنجاز ما تبقى من أدلة إجراءات العمل لكافة الإدارات العامة والوحدات في الهيئة، وأيضا إنجاز مصفوفة المخاطر للهيئة وإعداد تقرير المخاطر الشامل المرحلي والذي يتضمن المخاطر الخاصة بالجودة ومكافحة الرشوة، والإجراءات الرقابية والتوصيات.

إضافة إلى ذلك يدير المختصون في الهيئة الشبكة الداخلية والسيرفارات وضمان سرية وأمن المعلومات، إضافة إلى توفير الخدمات الإلكترونية لاستمرارية التواصل الداخلي والخارجي عبر منصات التواصل الاجتماعي في الظروف التي عاشها العالم في ظل جائحة كورونا.

خلفية عن هيئة مكافحة الفساد في دولة فلسطين

انســـجاماً مع أحكام المادة (1/6 + 36) من الاتفاقية الأممية لمكافحة الفســـاد، وأحكام المادة (10/10) من الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، واللتان حثّتا الدول المُنضمة للاتفاقية، بضرورة إنشاء هيئة أو هيئات مستقلة حسب الاقتضاء تتولى مكافحة الفساد، ومنح تلك الهيئات ما يلزم من الاستقلالية لتمكينها من الاضطلاع بوظائفها بصورة فعالة وبمنأى عن أي تأثير لا مسوغ له؛ فقد جاء قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته منسجماً وأحكام الاتفاقيتيْن المذكورتيْن من خلال إنشائه لهيئة مكافحة الفساد والتي تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، مانحاً إياها اختصاصات تمكنها من الاضطلاع بمهامها قانوناً لمكافحة الفساد، بكافة أشكاله وخوَلها صلاحيات واسعة تمكنها من القيام بمهامها في مكافحة الفساد.

وانســجاماً مع أحكام الفصــل الثالث من الاتفاقية الأممية لمكافحة الفســاد، وأحكام المادة (6+7) من الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، واللتان حثّتا الدول المُنظمة للاتفاقية، بضرورة تجريم أشكال وصور الفساد. وقد جاء قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته منسجماً وأحكام الاتفاقيتيْن المذكورتيْن من خلال منحه هيئة مكافحة الفساد صلاحيات وتخويلها اختصاصات تمكنها من الاضطلاع بمهامها قانوناً لمكافحة الفساد، وذلك من خلال منحها صلاحيات نص عليها القانون.

تسعى الهيئة إلى تعزيز منظومة النزاهة في دولة فلسطين بشكل عام، وتعزيز جهود الهيئة في مكافحة الفساد بشكل خاص، وبناء على هذا المنظور قامت الهيئة في الربع الأخير من العام الماضي بتطوير الهيكل التنظيمي الخاص بها واعتماده من مجلس الوزراء، واستحداث عدد من الإدارات العامة والوحدات والدوائر لتتلاءم مع الاحتياجات الضرورية المتنامية لعمل الهيئة.

المحتوى الأول:

أعمال وإنجازات الهيئة بخصوص إنفاذ القانون

منح قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته، لا سيما المادة (9) منه صلاحية تلقي التقارير والبلاغات والشكاوى بخصوص جرائم الفساد ودراستها ومتابعتها، كما أعطى للهيئة صلاحية منح صفة الضبط القضائية لبعض موظفيها التي تمكنهم من اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لجمع المعلومات والاستدلالات والتحري عن شبهات جرائم الفساد.

إذ تستقبل الهيئة تقارير محالة من ديوان الرقابة المالية والإدارية أو أية جهة أو مؤسسة، وأيضا من لجان التحقيق الوزارية أو الانضباطية إذا ما توصلت أي من هذه اللجان لوجود شبهات بارتكاب جرائم فساد.

كما أتاح قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته للهيئة وفقا للمادة (9) فقرة (6) مباشرة التحريات والتحقيقات اللازمة لمتابعة أي من قضايا الفساد من تلقاء نفسها، وتفعيلا لذلك الدور قامت الهيئة خلال العام الماضي باستحداث قسم الرصد الإلكتروني الذي يقوم برصد كافة المعلومات المتداولة على مواقع الإنترنت أو التواصل الاجتماعي والإعلام المرئي والمكتوب والمسموع وغيرها من المصادر، وبدء التحقيقات بخصوص ما تحتويه من شبهات فساد.

وتأتي الصلاحيات الممنوحة لهيئة مكافحة الفساد في تلقي الشكاوى والبلاغات منسجمة مع ما تمنحه المادة (22) من قانون الإجراءات الجزائية لمأموري الضبط القضائي في الفقرة (1) منها.

البلاغ: فهو الإخبار أو المعلومات التي ترد إلى الهيئة كجهة ضبط قضائي خاص من أي شخص، شفوية كانت أم مكتوبة، سواء بالحضور إلى الهيئة أو بإرسالها عبر البريد أو الفاكس أو من خلال تطبيق الهواتف الذكية، والتي تفيد بأن جريمة فساد قد ارتكبت وأية معلومات تتعلق بالجريمة أو مرتكبها.

تقبل هيئة مكافحة الفساد في فلسطين البلاغات التي لا تدل على هوية المبلغ، إذا ما كانت المعلومات الواردة في هذا البلاغ ذات أهمية بحيث يتم متابعتها ودراستها والتحقق منها. ويعتبر تلقي البلاغات التي لا تحتوي على هوية المبلغ من الإجراءات المهمة التي تشجع على التبليغ عن جرائم الفساد.

الشكوى: هي في جوهرها بلاغ لكن هذا البلاغ يأتي من المجني عليه أو المتضرر (المشتكي نفسه)، وليس من أي شخص آخر.

أولا: الشكاوى والبلاغات المستلمة والمنجزة من قبل الهيئة

بلغ إجمالي الشكاوى والبلاغات التي تلقتها الهيئة خلال الربع الثالث من العام 2021 ما مجموع (270) شكوى وبلاغ ، ومن إجمالي الشـــكاوى والبلاغات المدورة من الربع الثاني والبالغ عددها(360)، والملفات التي تم إعادة فتحها والبالغ عددها(3) ملفات، أنجزت الهيئة ما مجموع 221 شـكوى وبلاغ ، توزعت بواقع 163 شـكوى وبلاغ تم حفظها، وفيما تم إحالة 11 قرار للنائب العام من خلال الإدارة العامة للتحقيق وبموجب قرارات الإحالة[1] تكون الهيئة قد أغلقت 12 شــكوى وبلاغ تضـمنتها هذه القرارات. وأيضـا هناك 11 شـكاوى وبلاغ تم ردها لعدم الاختصـاص و35 شـكوى تم تحويلها إلى جهات أخرى. وفيما يلي جدول يوضح الشكاوى والبلاغات المستلمة والمنجزة في مرحلتي التحري والتحقيق الأولي.

ملخص الشكاوى والبلاغات المستلمة والمنجزة من قبل الهيئة خلال الربع الثالث 2021

الإجراء	العدد
الشكاوى والبلاغات المدورة من الربع الثاني	360
الشكاوى والبلاغات المستلمة/الواردة	270
الشكاوى والبلاغات التي تم إعادة فتحها	3
مجموع الشكاوى والبلاغات المدورة/قيد الإجراء والمتابعة	633
مجموع الشكاوى والبلاغات المنجزة خلال فترة التقرير	221
موزعة كما يلي:	
حفظت	163
ردت لعدم الاختصاص	11
تم تحويلها إلى جهات أخرى	35
تم تحويلها إلى النائب العام	12

**11قرار إحالة إلى النائب العام تحتوي على 12 شكوى وبلاغ.*

[1] قرار الإحالة قد يشمل أكثر من ملف تحقيقي، والملف التحقيقي قد يحتوي على شكوى واحدة أو أكثر.

1. تصنيف الشكاوى والبلاغات المستلمة خلال الربع الثالث من العام 2021

الشكاوى والبلاغات المستلمة مصنفة وفقا للجرم المشتبه به خلال الربع الثالث 2021

تصنيف الجرم المشتبه به	عدد الشكاوى والبلاغات وأعمال التحري
إساءة استعمال السلطة	198
الواسطة والمحسوبية	15
عدم الاختصاص	12
الاختلاس	11
التزوير	9
تضارب المصالح	7
الرشوة	7
التهاون في أداء الواجبات الوظيفية	5
استثمار الوظيفة	3
كسب غير مشروع	1
غسل أموال	1
إساءة الائتمان	1
المجموع	**270**

من خلال الاطلاع على التكييف الأولي لتلك الشكاوى والبلاغات التي تلقتها الهيئة حسب الجرم المشتبه به، نجد أن جريمة إساءة استعمال السلطة حازت على العدد الأكبر للشكاوى والبلاغات الواردة للهيئة للربع الثالث على التوالي للعام 2021.

أما فيما يخص الشكاوى والبلاغات المستلمة وفق القطاع نلاحظ أن القطاع العام استحوذ على الحصة الكبرى من تلك الشكاوى والبلاغات الواردة للهيئة بعدد 133 شكوى وبلاغ من إجمالي الشكاوى والبلاغات المستلمة، يليها الهيئات المحلية بعدد 103شكوى وبلاغ، ثم غير الخاضعين بعدد 11 شكوى وبلاغ، وفيما يلي جدول يوضح تصنيف الشكاوى والبلاغات المستلمة خلال فترة التقرير مصنفة وفقا للقطاعات:

تصنيف الشكاوى والبلاغات المستلمة مصنفة وفقا للقطاعات خلال الربع الثالث 2021

الشكاوى والبلاغات المستلمة وفق القطاع	عدد الشكاوى والبلاغات وأعمال التحري
قطاع عام	133
هيئات محلية	103
غير خاضعين	11
جمعيات	7
اتحادات ونقابات	4
لجان	3
شركة مساهمة عامة	2
مراكز	2
مؤسسات تعليمية	2
شركة مساهمة خاصة	1
أحزاب	1
مؤسسات دولية غير حكومية	1
المجموع	**270**

Palestine فلسطين

من خلال تصنيف الشكاوى والبلاغات التي تلقتها الهيئة حسب آلية استلامها، فقد تبين بأنه تم استلام 120شكوى وبلاغ عبر التطبيق الإلكتروني (الهواتف الذكية) الذي أطلقته هيئة مكافحة الفساد، فيما تم استلام 108 شكوى وبلاغ من خلال الحضور الشخصي/التسليم باليد، وفيما يلي جدول يوضح تصنيف الشكاوى والبلاغات المستلمة خلال فترة التقرير مصنفة حسب آلية استلامها:

تصنيف الشكاوى والبلاغات وفقا للآلية التي تم استلامها بها خلال الربع الثالث 2021

طريقة استلام الشكوى أو البلاغ	العدد
عبر تطبيق الهواتف الذكية	120
عبر الحضور الشخصي / تسليم باليد	108
عبر البريد الإلكتروني	12
عبر الفاكس	11
عبر المراسلات الرسمية	7
عبر الهاتف	6
عبر الوسائل الإلكترونية	4
عبر الرصد الإلكتروني	2
المجموع	**270**

2. التفتيش والتحليل وجمع الاستدلالات الأولية

تقوم الهيئة بفحص الشكاوى والبلاغات التي تقدم لها من خلال إجراء أعمال الفحص الميداني والتفتيش وجمع الاستدلالات الأولية والتحليل المالي وإصدار التقارير المتعلقة بنتائج الفحص لتلك الملفات، كما تقوم بالمتابعة مع الجهات المختصة للحصول على المستندات والبيانات المتعلقة بالملفات التي يتم العمل عليها. خلال فترة التقرير تم إنجاز 25 **تقرير** حول نتائج أعمال الفحص الميداني والتحليل المالي للشكاوى والبلاغات التي يتم متابعتها من قبل الإدارة العامة للشكاوى والبلاغات والتحري، وهذه التقارير مرتبطة بـ 37 شكوى وبلاغ، موزعة وفقا للقطاعات كما يلي:

عدد تقارير الفحص الميداني المنجزة حسب الجهة خلال الربع الثالث 2021

تصنيف الجهة التي تم إنجاز تقريرها	إجمالي التقارير المنجزة
هيئات محلية	**13**
مؤسسات عامة	**6**
جمعيات	**3**
اتحادات	**1**
لجان	**1**
مكلفين بأداء خدمة عامة	**1**
المجموع	**25**

3. جولات تفتيش ميدانية:

قامت الهيئة بعمل 13 جولة وزيارة فحص ميداني وذلك بموجب كتب تكليف صادرة عن معالي رئيس هيئة مكافحة الفساد للجهات المختصة لفحص الشكاوى والبلاغات الواردة خلال فترة التقرير وفق الآتي:

تصنيف الجهة التي تم زيارتها	عدد الجهات
هيئات محلية	8
مؤسسات عامة	2
جمعيات	1
أندية	1
لجان	1
المجموع	**13**

4. طلبات رفع السرية المصرفية والمستندات المتعلقة بها

تمت المتابعة مع النيابة المختصة بجرائم الفساد خلال الربع الثالث من العام 2021 لتزويد الهيئة بالمستندات والكشوفات المرتبطة بقرارات رفع السرية المصرفية عن عدد 8 **ملفات** مرتبطة بـــ 37 **جهة (أشخاص طبيعيين وجهات اعتبارية)**، وهي مصنفة على النحو التالي:

عدد الملفات والجهات التي تابعت الهيئة بخصوصها مع النيابة المتخصصة بجرائم الفساد لرفع السرية المصرفية عنها خلال الربع الثالث 2021

تصنيف الجهة المرتبط بها الملف	إجمالي عدد الملفات	عدد الأشخاص (الجهات) المرفوع عنهم السرية المرتبطين بالملف
جمعيات	3	15
مؤسسات عامة	2	10
هيئات محلية	1	5
قطاع خاص	2	7
المجموع	8	37

5.الرصد واستقصاء المخالفات والتجاوزات

تقوم الهيئة برصد واستقصاء المخالفات والتجاوزات بالبحث عن الأخبار بمواقع التواصل الاجتماعي وشبكة الإنترنت وكذلك البحث بالمصادر المفتوحة حول ما يتم نشره من مواضع مرتبطة بالفساد وأيضا تقوم بالرصد بواسطة الربط البيني مع مؤسسات حكومية مختلفة.

عدد الأخبار والتقارير المرصودة حول المخالفات والتجاوزات خلال الربع الثالث 2021

الشهر	الأخبار المرصودة على مواقع التواصل الاجتماعي وشبكة الإنترنت	تقارير الرصد من مصادر مفتوحة المصدر	تقارير الرصد بالربط البيني الحكومي
شهر حزيران	288	6	11
شهر تموز	265	2	18
شهر آب	209	3	14
المجموع	**762**	**11**	**43**

6. أعمال التحقيق الأولي

1. قامت الهيئة من خلال الإدارة العامة للتحقيق بأعمال التحقيق الأولي من تحريات وجمع الاستدلالات وذلك كما يلي:

- ✓ تصدير (85) مراسلة استهدفت عدة جهات، تشمل كافة إجراءات التحقيق الأولي التي تتخلل متابعة النظر في الملفات التحقيقية.
- ✓ استصدار قرار من قبل معالي رئيس الهيئة بفحص (3) إقرار للذمة المالية لأشخاص مشتبه بارتكابهم جرائم فساد.
- ✓ تم سماع ما مجموعه (165) إفادة/شهادة في ملفات التحقيق الأولي.
- ✓ استعادة مبالغ مالية من الخاضعين لأحكام قانون مكافحة الفساد تبين أنها صرفت بشكل مخالف للقوانين والأنظمة.
- ✓ إيقاف موظفين إثنين عن العمل؛ لوجود شبهات قوية بارتكابهم جرائم فساد.
- ✓ منع مشتبه به واحد من السفر؛ لوجود شبهات قوية بارتكابه جرائم فساد.

في إطار متابعة الملفات التحقيقية، تسعى الهيئة إلى تسليط الضوء على المخالفات والتجاوزات المرتكبة من قبل الجهات الخاضعة لأحكام قانون مكافحة الفساد والتي لا ترقى لاعتبارها جرائم فساد وذلك من خلال ما يلي:

1. إعداد مراسلات لتلك الجهات بهدف الوقاية من مخاطر الفساد واتخاذ التدابير اللازمة لتصويب الأوضاع.
2. متابعة تنفيذ توصيات الهيئة بالتنسيق مع المؤسسات ذات العلاقة لاسيما في الجانب المتعلق بالوقاية من مخاطر الفساد بما يضمن الحفاظ على المال العام وعدم إهداره.

ثانياً: حماية المبلغين والشهود

1. المفاهيم الخاصة بالحماية:

- الحماية: الحماية الوظيفية والقانونية والشـــخصـــية المقدمة من طالب الحماية وفق مقتضى الحال.
- الحماية الوظيفية: الإجراءات المتخذة بهدف ضمان عدم وقوع أي ضرر لطالب الحماية على المستوى الوظيفي أو العمل نتيجة إبلاغه عن واقعة فساد.
- الحماية الشخصية: الإجراءات المتخذة بهدف ضمان عدم تعرض طالب الحماية لأي ضرر معنوي وجسدي أو مالي.
- الحماية القانونية: الإجراءات المتخذة بهدف ضـمان عدم ملاحقة طالب الحماية جزائياً نتيجة إبلاغه أو شـهادته عن واقعة فساد.
- الحماية الاحترازية :هي التي يتم منحها على وجه السرعة دون المرور بالإجراءات المنصـوص عليها في النظام شريطة وجود ما يبرر منحها على أن تكون مؤقتة لحين دراسة طلب الحماية.

2. طلبات الحماية المقدمة للهيئة:

✓ بلغ عدد طلبات الحماية المقدمة للهيئة خلال فترة التقرير (21) طلب حماية والتي جاءت كما يلي:

عـدد طلبـات الحمـايـة موزعة بالنسبة الجنس		طريقـة تقـديم طلـب الحماية		نوع طلب الحماية			عدد الطلبات بالنسبة للجهة المطلوب الحماية منها		
ذكر	أنثى	يدوي	الكتروني	حمـايـة وظيفية	حمـايـة شخصية	حماية قانونية	قطـاع عام	قـطـاع خاص	هيـئـات محلية
16	5	16	5	15	7	10	12	2	7

حيث تم قبول 6 طلبات حماية ورفض 14 طلب حماية للأسباب التالية (1. عدم وجود علاقة سببية بين الضرر الواقع أو المحتمل وتوجه طالب الحماية للهيئة، 2. عدم وجود ضـــرر حقيقي أو محتمل،3. عدم انطباق الصـــفة على طالب الحماية بموجب نص المادة (1) من نظام حماية المبلغين والشهود رقم 7 لسنة 2019 على طالب الحماية)، وطلب واحد قيد الدراسة.

المحتوى: الثاني
إقرارات الذمة المالية

1. الإقرارات المستلمة:

بلغ عدد المكلفين بتقديم إقرارات الذمة المالية خلال الربع الثالث 815 مكلفاً بواقع 166 أنثى، 649 ذكر.

تســـلَّمت الهيئة خلال الفترة المحددة ما مجموعه **(1984)** إقرار ذمة مالية، موزعة على القطاعات والفئات الوظيفية على النحو الآتي:

عدد الإقرارات المستلمة حسب القِطاع خلال الربع الثالث 2021		
	القِطاع	**عدد الإقرارات المستلمة**
1.	المعاهد	9
2.	الصناديق السيادية	12
3.	الجمعيات	0
4.	المؤسسات غير الوزارية	470
5.	مؤسسات منظمة التحرير	185
6.	هيئة مكافحة الفساد	4
7.	الهيئات المحلية	115
8.	المؤسسات الوزارية	991
9.	الاتحادات	0
10.	العساكر	196
11.	المحكمون	2
		1984

عدد الإقرارات المستلمة حسب الفئة الوظيفية خلال الربع الثالث 2021		
	الفئة الوظيفية	**عدد الإقرارات المستلمة**
1.	الفئة العليا	98
2.	الخاصة	1
3.	مدير فأعلى	804
4.	مُقدَّم فأعلى	193
5.	فئة السلك الدبلوماسي	0
6.	فئة ذات طبيعة خاصة	2
7.	رؤساء وأعضاء الهيئات المحلية	30
8.	رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة	0
9.	رؤساء وأعضاء الجمعيات	0
10.	أقل من مدير	849
11.	أقل من مُقدَّم	3
12.	غير متوفر	4
		1984

2. تسليم إقرارات الذمة المالية:

قامت الهيئة خلال الفترة المحددة بتسليم نماذج إقرار ذمة مالية لـــــــ (44) جهة خاضعة لأحكام القانون بواقع (834) نموذج إقرار ذمة مالية.

3. الإقرارات التي تم فضها:

قامت وحدة إقرارات الذمة المالية خلال الفترة المحددة بفض (6) إقرارات تعود إلى (5) أشـــخاص مرتبطة بالشـــكاوى والبلاغات والتحريات التي تعمل عليها الهيئة موزعة على النحو الآتي:

عدد المُكلَّفون والإقرارات التي تم فضها لأغراض الفحص خلال الربع الثالث 2021		
سبب الفحص	**عدد المُكلَّفين**	**عدد الإقرارات**
فحص بناء على شكوى	3	4
فحص بناء على بلاغ	2	2
المجموع	5	6

المحتوى الثالث:

مرحلة التحقيق لدى نيابة جرائم الفساد، والتقاضي لدى محكمة جرائم الفساد

أولاً: تقرير أعمال نيابة جرائم الفساد خلال الربع الثالث لعام 2021

تعتبر نيابة جرائم الفساد، النيابة العامة المتخصصة بالنظر في جرائم الفساد المنصوص عليها في قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005م وتعديلاته، وتختص في التحقيق والاتهام والمرافعة وإقامة الدعاوى أمام محكمة جرائم الفساد المتخصصة، والقيام بكافة الإجراءات القانونية اللازمة، وتتبع هذه النيابة لعطوفة النائب العام. وتباشر نيابة جرائم الفساد بمساعدة موظفي هيئة مكافحة الفساد الذين يتمتعون بصفة الضبطية القضائية اختصاصاتها في كافة محافظات الوطن، وتتكون من رئيس نيابة وعدد من وكلاء النيابة العامة؛ وتمارس سلطتها في التحقيق والإحالة طبقاً لأحكام القانون الأساسي والتشريعات ذات العلاقة.

1. القضايا التحقيقية الواردة إلى نيابة جرائم الفساد خلال الربع الثالث من عام 2021

بلغ إجمالي القضايا التحقيقية الواردة إلى نيابة جرائم الفساد خلال الربع الثالث من عام 2021 (14) قضية تحقيقية منها:

إجمالي القضايا التحقيقية الواردة إلى نيابة جرائم الفساد خلال الربع الثالث من عام 2021

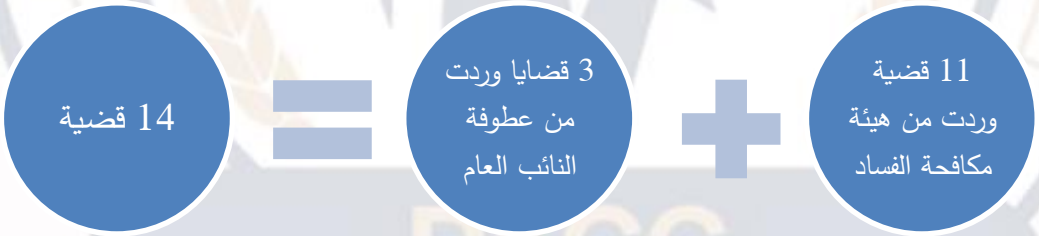

PACC
Palestine فلسطين

توزيع القضايا التحقيقية الواردة خلال الربع الثالث من عام 2021

✓ **توزيع القضايا التحقيقية الواردة خلال الربع الثالث من عام 2021 على الجرائم:**

بلغ عدد القضايا التحقيقية الواردة خلال الربع الثالث من عام 2021 لدى نيابة جرائم الفساد (14) قضية تحقيقية، توزعت التهم المسندة فيها على (23) تهمة، حيث أسند لبعض المهتمين أكثر من تهمة واحدة، والجدول أدناه يظهر النسبة المئوية للتهم المسندة للمتهمين حسب نوع الجريمة.

توزيع القضايا التحقيقية الواردة خلال الربع الثالث من عام 2021 حسب الجرائم

موضوع القضية	العدد
إساءة الائتمان	4
استثمار وظيفي	2
التزوير	5
الاختلاس	1
الرشوة	2
إساءة استعمال السلطة	4
مصدقات كاذبة	1
التهاون في أداء الوجبات الوظيفية	2
الحصول على منفعة شخصية	2
المجموع	23

✓ توزيع المتهمين في القضايا التحقيقية الواردة خلال الربع الثالث من عام 2021 حسب جنس المتهم

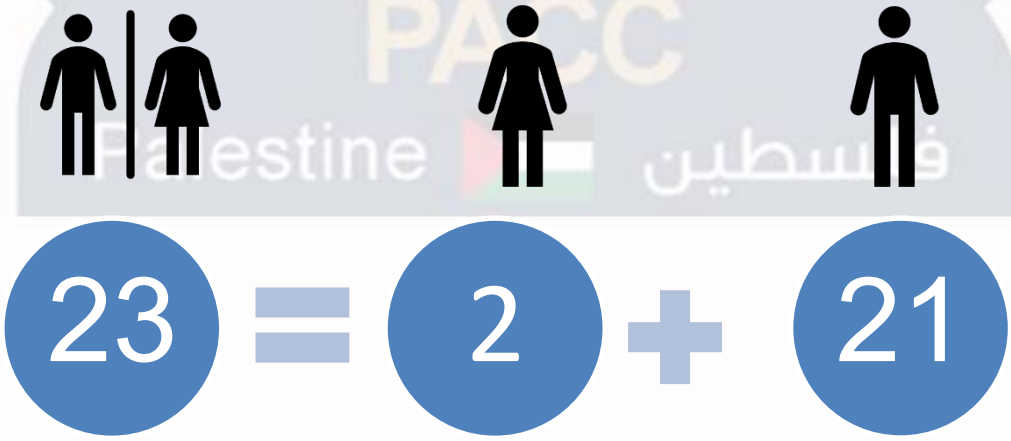

2. القضايا التحقيقية التي تم إنجازها خلال الربع الثالث من عام 2021

بلغت إجمالي القضـايا التحقيقية المنجزة خلال الربع الثالث من عام 2021 (16) قضـية تحقيقية، منها قضـايا تحقيقية لسنوات سابقة، وقد توزعت نتيجتها على النحو الآتي:

- ✓ (9) قضايا تمت إحالتها إلى محكمة جرائم الفساد.
- ✓ (7) قضايا تقرر حفظها؛ لعدم وجود جريمة أو لعدم وجود بينة أو كون الفعل يشكل مخالفة إدارية ولا يشكل جرماً جزائياً.

ثانياً: القضايا المحالة لمحكمة جرائم الفساد خلال الربع الثالث من عام 2021

خلال الربع الثالث من عام 2021 قامت نيابة جرائم الفسـاد بإحالة تسـع قضـايا لدى محكمة جرائم الفسـاد تم بموجبها إحالة (13) متهم للمحاكمة، وقد توزعت تلك القضايا على النحو الآتي:

- **توزيع القضايا من حيث نوع التهمة المسندة للمتهمين:**

نوع الجريمة	عدد القضايا
التزوير	3
استخدام مستند مزور	1
التدخل في التزوير	2
إساءة الائتمان	6
الاختلاس	1

- **توزيع المتهمين من حيث الجنس:**

القضايا المفصولة خلال الربع الثالث من عام 2021

بلغ إجمالي القضايا المفصولة خلال الربع الثالث من عام 2021 (3) قضايا توزعت على النحو الآتي:

- **من حيث التهم المحكوم حسب نوع الجريمة خلال الربع الثالث 2021:**

نوع الجريمة	عدد القضايا	النتيجة
الاختلاس	1	إدانة
الرشوة	1	إدانة
إساءة الائتمان	1	إدانة

إجمالي المتحصلات الجرمية المحكوم باستردادها

خلال الربع الثالث من عام 2021 بلغ إجمالي المتحصلات الجرمية المحكوم باستردادها بحكم قضائي صادر عن محكمة جرائم الفساد بواقع 26210 شيكل.

إجمالي المتحصلات الجرمية بعملة الشيكل المحكوم بها والمستردة خلال الربع الثالث من عام 2021

إجمالي المتحصلات الجرمية المحكوم بها	إجمالي المتحصلات الجرمية المستردة
26210 شيكل	19310 شيكل

المحتوى الرابع:

التدابير الوقائية والتدريب ورفع الوعي والمشاركة المجتمعية

أولاً: تنفيذ برامج توعوية وتدريب للموظفين في المؤسسات حول قانون مكافحة الفساد والأنظمة المساندة له:

1. تنظيم 6 دروات تدريبية بالشراكة مع سلطة الأراضي تستهدف 88 من موظفيها.
2. تنظيم 3 دورات تدريبية بالشراكة مع وزارة الثقافة تستهدف 35 من موظفيها.
3. تنظيم 4 دورات تدريبية بالشراكة مع وزارة الاقتصاد الوطني تستهدف 91 من موظفيها.
4. تنظيم دورة تدريبية بالشراكة مع الفريق الإعلامي الوطني تستهدف 15 من أعضاء الفريق وموظفي الهيئة.
5. تنظيم دورة تدريبية تستهدف 50 من كبار الضباط حول النزاهة والشفافية في المؤسسة الأمنية الفلسطينية.
6. تنظيم محاضرة مركزية حول الفساد في الشؤون الإدارية تستهدف 25 من ضباط الأجهزة الأمنية.
7. تنظيم دورتين تدريبيتين بالشراكة مع نقابة المحامين حول جرائم الفساد بمشاركة 52 محامي مزاول وغير مزاول.
8. تنفيذ برنامج تدريب البلديات المركزية المتعلق بقانون مكافحة الفساد والأنظمة المساندة بالشراكة مع مؤسسة الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) تستهدف 66 من موظفي البلديات المركزية.
9. تنفيذ برنامج تدريب قطاع الحكم المحلي والذي يستهدف 40 من موظفي الوزارة.
10. تنظيم دورة تدريبية بالتعاون مؤسسة (روزا لكسمبرغ) تستهدف 7 من مدراء المشاريع وتجنيد الأموال.
11. تنظيم ورشة عمل تخصصية حول "إعداد المسودة الأولية لوثيقة النزاهة الوطنية في الشراء العام".

ثانيا: تدابير وقائية:

1. إعداد نشرة توعوية حول منظومة النزاهة في فلسطين.
2. إعداد تقرير" تعزيز النزاهة في عطاءات هيئة الإمداد والتجهيز".
3. إعداد تقرير حول "واقع الحوكمة في الكوتا والقوائم السلعية".
4. إعداد تقرير تعريفي لتقرير المؤشرات العالمية للحوكمة/ البنك الدولي.
5. استكمال العمل على مسودة دراسة "تدابير النزاهة والحوكمة في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية".
6. إعداد تقرير حول دور القطاع الخاص في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2023.
7. استكمال العمل على متابعة تنفيذ ما تبقى من توصيات دراسة مخاطر الفساد في القطاع الصحي (التحويلات الطبية).
8. إعداد تقرير حول قرار بقانون الشراء العام والمجلس الأعلى لسياسات الشراء العام.
9. استكمال العمل على مدونة السلوك لأعضاء الهيئات المحلية والعاملين فيها.
10. إعداد واعتماد تقرير الربع الثاني لمرصد هيئة مكافحة الفساد 2021.

ثالثا: منجزات على صعيد الجامعات والكليات

1. بلغ عدد الطلبة المسجلين في مساقي مكافحة الفساد للفصل الصيفي للعام الدراسي 2021-2022 **بلغ 2306** طالب /ة، من جامعة القدس المفتوحة والكلية العصرية الجامعية.
2. تنظيم ثلاثة لقاءات تدريبية افتراضية مع جامعة القدس المفتوحة للطلبة المسجلين في مساق "مكافحة الفساد تحديات وحلول" والأساتذة المدرسين، حيث بلغ عدد المشاركين من الطلبة والأساتذة 66، وتم تدريبهم على قضايا متعلقة بالمساق.
3. مشاركة الهيئة في تحكيم استمارة بحث ماجستير في جامعة القدس المفتوحة، والإجابة على أسئلة البحث كجهة مستهدفة في البحث.
4. إنتاج ونشر فيلم " بلغ والهيئة بتحميك" المعد من قبل طلبة دائرة الجرافيك ديزاين بجامعة فلسطين الأهلية.
5. توفير 100 نسخ ورقية من مساق "مكافحة الفساد تحديات وحلول" لكل من جامعة الاستقلال وكلية إنعاش الأسرة.

6. إطلاق مسابقة "يد بيد نحو وطن بلا فساد" بالشراكة مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الهادفة إلى تعزيز المشـاركة الطلابية من خلال الرسـم المعبر، حيث بلغ عدد المسجلين 38 طالب وطالبة.

7. إعادة طباعة 100 بوسـتر تثقيفي للأشـكال الفسـاد ليتم نشرها في الجامعات الفلسطينية.

8. تزويد الكلية العصرية الجامعية بعدد 60 نسخة ورقية من مؤلف مسـاق "مكافحة الفسـاد تحديات وحلول" للطلبة المسـجلين في المساق.

9. تنفيذ ثلاثة لقاءات تدريبية متخصصة حول منظومة مكافحة الفساد لطلبة كلية الحقوق في جامعة النجاح الوطنية بمشاركة عدد 65 طالب/ ة، في كل لقاء.

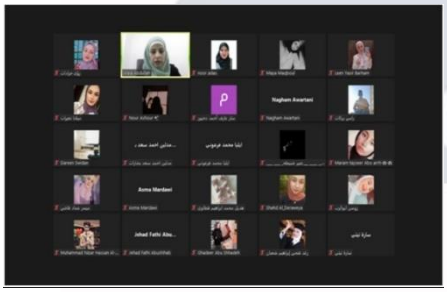

10. تنفيذ لقاءين تدريبين اسـتهدفا 50 من الأسـاتذة المرشـحين من قبل الكليات الجامعية والمتوسطة من الشمال والوسط والجنوب، حول مساق مكافحة الفسـاد تحديات وحلول، حيث تم تنفيذ اللقاء الأول في مقر الهيئة، واللقاء الثاني في مقر جامعة الخليل.

ربعاً: تعزيز سياسات النزاهة ومكافحة الفساد

1. إنجاز المسودة النهائية من الدراسة المشتركة مع وزارة الحكم المحلي "سياسات الرقابة الداخلية في الهيئات المحلية" وبدء الترتيب لعقد ورشـــة عمل لإطلاق الدراسة مع الجهة المعدة للدراسة.
2. المؤتمر الدولي الثالث: تحضـــير مســـودة الورقة المرجعية لتنفيذ المؤتمر الذي سيخصص هذا العام لتدابير النزاهة في القطاع العام، حيث تم تحضير الخطة التنفيذية للمؤتمر وتشكيلة اللجان.
3. إنجاز دراسة تدابير النزاهة والحوكمة في وزارة العدل باللغتين العربية والإنجليزية

خامساً: أهداف التنمية المستدامة 2030

الهدف 16 (السلام، العدل، المؤسسات القوية)

تشـكل أهداف التنمية المسـتدامة نحو العام 2030، وأجندة السـياسـات الوطنية نحو العام 2022، مرجعاً أسـاسـياً للاســـتراتيجيـة الوطنيـة عبر القطـاعيـة لتعزيز النزاهـة ومكـافحـة الفســـاد للفترة 2020-2022. تسـاهم هيئة مكافحة الفسـاد في تحقيق غايات الهدف 16 المرتبطة بمنظومة النزاهة ومكافحة الفسـاد، وهي الغايات: (16.4، 16.5، 16.6، 16.10) من حيث تعزيز الحوكمة والرقابة على أداء المؤسسات العامة، وإدارة المال العام، وتطوير أدوات المســـاءلة والرقابة، وملاحقة قضـــايا الفســـاد، والمســـاهمة في منع الإفلات من العقاب، والمســـاهمة في الرقابة على أداء وتعزيز اســـتقلالية وحيادية وفاعلية ونزاهة أركان العدالة بما فيه القضـــاء والمؤسسة الأمنية والمؤسسات الرقابية الرسمية.

بتاريخ 2021/9/15 شـــاركت الهيئة باجتماع في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP بخصوص مجموعة الشفافية في الهدف 16، وتم تحديد عناوين لأربعة أوراق عمل سـياسـاتية خاصـة بهذه المجموعة للوقوف على التقدم المحرز في هذه المجموعة.

سادساً: رفع الوعي والتأثير العام عبر الإعلام:

التغطية الإعلامية لنشاطات الهيئة:

متابعة وإعداد التقارير والأخبار اليومية حول الفعاليات والنشـــاطات التي تنفذها الهيئة بالشـــراكة مع أطراف تنفيذ الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وتزويد وسائل الإعلام المختلفة بها لنشرها، مع نشر هذه المواد الإعلامية على الموقع الإلكتروني وصفحة الفيس بوك وتويتر واليوتيوب الخاصة بالهيئة.

الترجمة:

قامت الهيئة بترجمة مواد مكتوبة ودراسـات وتقارير وأدلة اسـترشـاديه ودعوات وكلمات، ومراسـلات رسـمية، إضـافة إلى ترجمة فورية خلال الاجتماعات الرسمية والمشاركات في اللقاءات والمؤتمرات الدولية.

النشرة الإلكترونية / كافح:

تم نشر العدد الخامس من النشرة الإلكترونية على الموقع الإلكتروني للهيئة وصـفحتها على الفيس بوك، حيث تم اعتماد أسلوب جديد في مضامين الأخبار والتصميم.

الإنتاج المقروء:

أعدت الهيئة ونشرت (27) خبر وتقرير صحفي

الإنتاج المرئي والمسموع:

تنوع الإنتاج المرئي للهيئة، حيث اشـــتمل على تصـــوير (30) نشـــاط للهيئة وتصـــميم 26 بوســـتر باللغتين العربية والإنجليزية.

كما أنتجت الهيئة الأعمال التالية:

- إنتاج فيديو حول المساقات الجامعية المتعلقة بمكافحة الفساد.
- إنتاج فيديو حول إنجازات الهيئة والمؤسـسـات المعنية في القطاع الأكاديمي على مسـتوى المدارس والجامعات، والذي سيتم عرضه في مؤتمر الدول الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الذي سينعقد هذا العام في جمهورية مصر العربية.
- شاركت الهيئة بمقابلة تلفزيونية وتقرير للحديث حول ورشة عمل مع قطاع الإعلام "أولويات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2023 ".

ورشة عمل لمناقشة الاستراتيجية الإعلامية:

عقدت الهيئة ورشة عمل لمناقشة الاستراتيجية الإعلامية مع عمداء ورؤساء دوائر الإعلام في الجامعات الفلسطينية.

سابعاً: تعزيز مبادئ النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان:

تسـعى وحدة النوع الاجتماعي وحقوق الإنسـان أن تكون مؤثرة وفاعلة ومترابطة مع إدارات ووحدات الهيئة لتصـبح أكثر اسـتجابة لقضـايا النوع الاجتماعي وحقوق الإنسـان، من خلال المسـاهمة في اتخاذ التدابير المناسـبة، واقتراح سـياسـات مستجيبة للنوع الاجتماعي وحقوق الإنسان، وصولاً لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الذي هو جزء لا يتجزأ من كل أهداف التنمية المستدامة.

1. مأسسة النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان والحوكمة في أعمال الهيئة

- إعداد برنامج بعنوان النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان منبثق عن الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية 2020-2022 يتضمن 24 نشاط سيتم العمل على تنفيذه بالشراكة مع وزارة شؤون المرأة والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.
- مأسسة مرصد مؤشرات النزاهة والحوكمة ومكافحة الفساد من منظور النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان من خلال عضوية اللجنة الفنية والمشاركة الدورية في اجتماعاتها.
- العمل على تضمين تدريبات النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان في خطة التدريب الخاصة بالهيئة من خلال المشاركة في الاجتماعات الدورية ضمن اللجنة الفنية لإعداد الخطة التدريبية.
- العمل على إدماج النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان كمنهج للتغيير وطريق للنزاهة والشفافية والمساءلة ضمن المحور الثاني من محاور المؤتمر الدولي الثالث الذي سينعقد بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد 2021.

2. التعاون المشترك بين الشركاء

- إدراج نشاط حول جلسات المائدة المستديرة للوقوف على توجهات الفئات المهمشة بما فيها النساء وذوي الاحتياجات الخاصة لتعزيز تدابير النزاهة ومكافحة الفساد ضمن برنامج النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان بالتعاون مع مركز تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت.
- المشاركة في ورشة عمل نفذتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان حول تعيين الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية في وزارة التربية والتعليم.
- المشاركة في ورشة عمل نفذتها وزارة شؤون المرأة لمناقشة نتائج دراسة حول "الخطاب المجتمعي تجاه قضايا المرأة في مواقع التواصل المجتمعي ".
- اعتماد مجموعة الأنشطة المقترحة من قبل الهيئة ضمن برنامج النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان في وزارة شؤون المرأة ومناقشة عضوية الهيئة في اللجان والفرق الوطنية ذات العلاقة بالنوع الاجتماعي والمرأة، حيث ساهمت الهيئة بالمراجعة النهائية لمسودة نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات.

- المتابعة على إعداد برنامج تدريبي بعنوان قيادات شابه لتعزيز النزاهة والشفافية من منظور النوع الاجتماعي وذلك ضمن مشاريع ممولة من كوريا الجنوبية ضمن برنامج يترك أثر إيجابي على ارض الواقع نحو التغيير وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بدعوة من مجلس الوزراء.

تطوير ورفع القدرات بمفاهيم النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان

- المشاركة في تدريب بعنوان حقوق الإنسان ومكافحة الفساد الذي ينظمه مركز القانون ومكافحة الفساد / مؤسسة الأمم المتحدة، بواقع 40 ساعة بواسطة الإنترنت وبمنهجية التعلم الذاتي خلال الفترة (2021/08/15-/07/04).

- المشاركة بالجولة الثانية العملية في إطار برنامج التدريب على وسائل التواصل الإلكتروني لدعم العملية التشريعية وسياده القانون وتعزيز التشاور بدعوة من OECD حيث انعقدت الدورة خلال الفترة (11-2021/07/13).

- المشاركة في تدريبات برنامج تمكين القيادات الشابة في القطاع العام ضمن مشروع حياة الذي تنظمه وزارة شؤون المرأة في المدرسة الوطنية خلال الفترة (2021/09/30-08/17).

ثامناً: متابعة الشؤون القانونية الخاصة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

تعمل وحدة الشؤون القانونية على تقديم الرأي القانوني والاستشارات في كافة المواضيع والقضايا والإشكاليات التي تعرض على الوحدة، وللمساهمة في اقتراح وإعداد التشريعات ذات العلاقة بالعمل بقطاع العدالة بالتنسيق مع الجهات المختصة، وغيرها من المهام التي تصب في تعزيز المنظومة التشريعية الناظمة لأعمال الهيئة، وعلى ضوء ذلك وفرت الوحدة خلال الربع الثاني من العام الحالي مجموعة من الاستشارات القانونية تتعلق بالقضايا التالية:

1. إبداء الرأي والملاحظات على مشروع قرار بقانون الخدمة المدنية.
2. إبداء الرأي والملاحظات على عدة اتفاقيات وطنية ومع جهات دولية تقديم استشارات حول مشاريع التشريعات المعروضة على جلسات مجلس الوزراء والمحالة إلى الوزارات والمؤسسات العامة.
3. إبداء الرأي والملاحظات على مشروع قرار بقانون معدل لقانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية.
4. إبداء الرأي والملاحظات على مشروع قرار بقانون تنظيم قطاع المحروقات.

إعداد واقتراح اهم المتطلبات التالية الهادفة إلى تنظيم وضبط العمل داخل الهيئة من الناحية القانونية:

1. إعداد مسودة تعليمات بشأن مدونة السلوك وأخلاقيات الوظيفة لموظفي الهيئة.
2. إعداد عدد من القرارات والتعاميم الإدارية تتعلق بالموظفين والدوام.
3. إبداء الرأي القانوني حول عدد من الاستشارات بلغت (18) تتعلق بالموظفين وبصلاحيات واختصاصات الهيئة.
4. إعداد عدد من القرارات والتعاميم الإدارية تتعلق بالموظفين والدوام.

المحتوى الخامس:

التعاون الدولي للهيئة

واصـــلت الهيئة عملها وجهودها لتعزيز مكانة الهيئة محلياً وإقليمياً ودولياً، من خلال توطيد علاقاتها مع مختلف المؤسسات ذات العلاقة بمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة وتجنيد الأموال على صعيد العلاقات الدولية والعربية والمحلية والمشاريع، من خلال:

التعاون الدولي (الشبكات)

✓ **شبكة سلطات الوقاية من الفساد (NCPA):**

1. إنجاز تعبئة الاســـتبيان المقدم من مولدوفا لدى الشـــبكة والذي يهدف إلى عمل ورقة مواضـــيعية لتقييم نوعية الخدمات والأنشطة والفعاليات التي قدمت على مدار ثلاث سنوات منذ تأسيس الشبكة.
2. المشـــاركة في الجلســـة الثالثة من جلســـات التبادل الخاصـــة بمبادرة الإكوادور بعنوان التدقيق العام بتاريخ 2021/7/7 والتي دعى لها كل من مكتب المراقب المالي العام في دولة تشيلي ودولة الإكوادور.
3. المشاركة في جلسة تبادل بتاريخ 2021/07/21 حول موضوع الإفصاح عن الأصول.
4. المتابعة لتوفير معلومات أو خبرات في مجال المرصـــد الوطني، وقد قامت دولة مولدوفا بتزويد الهيئة ببعض المعلومات عن المركز الوطني لمكافحة الفساد لديهم.
5. تعبئة استبيان حول الإبلاغ عن المخالفات: التشريعات والآليات (حماية الشهود والمبلغين والخبراء) من المركز الوطني لمكافحة الفساد في جمهورية مولدوفا.
6. حضور الاجتماع الدوري العام الافتراضي لشبكة سلطات الوقاية من الفساد NCPA مع باقي الدول الأطراف للوقوف على إنجازات الشبكة.
7. عقد الجلسة الأخيرة من جلسات التبادل ضمن مبادرة الإكوادور بخصوص حماية الشهود والمبلغين وتضارب المصالح، وقد شاركت الهيئة في مداخلة حول حماية الشهود بتاريخ 2021/9/29.

التعاون الثنائي مع النظراء الدوليين / العرب (الاجتماعات)

✓ **على صعيد المتابعة والتنسيق المستمر:**

1. العمل على مراجعة مسودة مذكرة التفاهم الواردة من النظير الإيطالي، ووضع عدد من الملاحظات ومراسلتهم بها.
2. حضور اجتماع بتاريخ 2021/07/01 مع السفارة الفلسطينية في فرنسا حول سبل التعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي OECD.
3. المتابعة مع وزارة الخارجية والمغتربين على الملاحظات القانونية المرفوعة لكل من اتفاقية " أفغانستان وكازخستان".
4. المتابعة مع النظير الطاجكستاني بخصوص مذكرة التفاهم المنوي توقيعها.
5. إعداد مذكرة تفاهم مع جمهورية مالطا.
6. عقد اجتماع تعريفي بالهيئة مع وفد قطاع الأمن والعدالة (الأمريكي).
7. عقد اجتماع مع القنصلية الأمريكية بخصوص التعاون المشترك بين الطرفين.

8. المتابعة مع الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد AFA ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة واليونسكو من أجل المشاركة في الحدث الجانبي لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية مكافحة الفساد UNCAC.

✓ **التعاون الثنائي مع النظراء العرب**

المتابعة مع السفارة المصرية بخصوص طلب الهيئة الاطلاع على التجربة المصرية بالقضايا المتخصصة بمكافحة الفساد والشفافية والنزاهة والحوكمة، والأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد.

✓ **المنظمات الدولية والمانحين:**

المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي GIZ:

عقد اجتماعات ثلاثية تجمع وزارة الحكم المحلي وهيئة مكافحة الفساد والوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ من أجل مناقشة المرحلة الأولى لتنفيذ مجموعة النشاطات المتعلقة بالخطة المشتركة مع وزارة الحكم المحلي.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC

بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC، تابعت الهيئة على مشروع مشترك لرسم الأولويات الوطنية في مكافحة الفساد وبناء نظام متابعة وتقييم للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، كما وتم من خلال المشروع تنظيم دورة تدريبية بتاريخ 5 /7 /2021 بالتعاون مع كلية الحقوق والإدارة العامة في جامعة بيرزيت، وذلك لتعزيز قدرات طاقمها القانوني

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP

- عقد لقاء فني بتاريخ 2021/07/08 بين فريق وحدة التعاون المحلي والدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP بخصوص المتابعة على مشروع تعزيز الشفافية والمساءلة TEA، والنقاش حول آلية البدء بالعمل على تنفيذ المشروع.
- عقد سلسلة اجتماعات لتفعيل برنامج تعزيز الشفافية والمساءلة TEA لدعم وحدة حماية الشهود والمبلغين والخبراء بالإضافة إلى دعم دراسات حول الحماية القانونية ودراسة مقارنة حول حماية الشهود، عمل دراسة مخاطر بالتعاون مع سلطة الأراضي).

الاتحاد الأوروبي European Union

عقد لقاء على المستوى التقني مع ممثلين عن الاتحاد الأوروبي حيث تم خلال اللقاء مناقشة توقيع اتفاقات توأمة مع دول أوروبية.

بعثة الشرطة الأوروبية EUPOL COPPS

- تنظيم لقاء بين وحدة حماية الشهود والمبلغين في هيئة مكافحة الفساد والشرطة الأوروبية لمناقشة احتياجاتها المرتبطة بالتدريب والدراسات والأبحاث المتخصصة وغيرها، وذلك وفق أولويات الوحدة المرتبطة بتوجهات وسياسات الهيئة.

- تنظيم لقاء مع وحدة النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان والشرطة الأوروبية للتعريف بإنجازات الوحدة ومناقشة سبل الدعم وتعزيز التعاون المشترك.

- تنظيم لقاء ثلاثي يجمع وحدة حماية الشهود والمبلغين ونقطة الاتصال من الشرطة الفلسطينية والشرطة الأوروبية لمناقشة دليل إجراءات الوحدة.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو

التنسيق مع اليونسكو لإدراج الهيئة في التدريب المنوي تنفيذية حول النزاهة والشفافية للمرشحين للانتخابات في المجالس المحلية.

مجلس أوروبا Council of Europe

المشاركة في الإجابة على استبيان دراسة استقصائية من مجلس أوروبا حول "التعاون بين المؤسسات الوطنية لمكافحة الفساد والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ضمن المرحلة الرابعة من البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوربي ومجلس أوروبا "الدعم الإقليمي لتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية في جنوب البحر الأبيض المتوسط" (برنامج الجنوب 4)، وعقد ورشة عمل جمعت كل من فلسطين والأردن والمغرب وتونس والتي تهدف إلى تطوير وثيقة تحديات التعاون الفعال بين أجهزة مكافحة الفساد والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

البنك الدولي

تنظيم ورشة تدريبية افتراضية بتاريخ 15-9-2021 حول نظام إقرارات الذمة المالية، وعرض التجربة الأوكرانية بالنسبة لإقرارات الذمة المالية الكترونيا والمنافع والتحديات لذلك، حيث شارك في الورشة 21 موظف من الهيئة.

مجموعة عمل قطاع النزاهة ومكافحة الفساد

تنظيم اجتماع مشترك مع سكرتارية تنسيق المساعدات المحلية LACS يضم مجموعة العمل جميعها حول:

- سياسة عمل الهيئة القادمة بخصوص الحوكمة.
- استراتيجية عمل الهيئة وسياستها بخصوص تقوية العلاقة بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني.
- مبنى الهيئة الجديد والمعدات المكتبية.
- تنفيذ الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية للنزاهة ومكافحة الفساد 2020-2023.

العلاقات المحلية والأهلية

- إعداد مسودة استراتيجية تجنيد الأموال للهيئة.
- توجيه دعوات شخصيه لزيارة الهيئة والتعرف عليها بشكل مباشر بهدف تعزيز التعاون والتواصل مع السفارات والقنصليات العربية والأجنبية العاملة في دولة فلسطين.
- توزيع مطبوعات الهيئة على القطاع العام والأهلي والخاص.
- المشاركة بورشة حول إعداد برتوكول عمل موحد لوحدات العلاقات العامة في مؤسسات الدولة والمنفذة من قبل ديوان الموظفين العام.

- تحضير لعقد المؤتمر الدولي الثالث للهيئة بتوزيع دعوات المشاركة لتقديم أوراق بحثية فيه.

على صعيد المتابعات الداخلية بين الوحدة والإدارات:

- إعداد مقترح مشروع يتضمن أولويات دائرة تكنولوجيا المعلومات لتقديمة للجهات المانحة المعنية.

المحتوى السادس:

التخطيط الاستراتيجي

خلال فترة التقرير استكملت الهيئة بناء التخطيط الاستراتيجي الوطني والداخلي للمؤسسة بإعداد منهج التخطيطي والذي يشمل المتابعة على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2023 والتي تم تمديها بقرار من معالي رئيس الهيئة واستراتيجية هيئة مكافحة الفساد 2021-2023.

أيضا عملت الهيئة على إعداد وتطوير برامج تستهدف القطاعات الاستراتيجية الوطنية والمتابعة على تنفيذ المشاريع المختلفة.

أولاً: التخطيط الاستراتيجي الداخلي

استكمال العمل على إعداد استراتيجية هيئة مكافحة الفساد: تأتي الحاجة لاستراتيجية الهيئة من دور ومسؤولية الهيئة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لمكافحة الفساد 2020-2023، ومن هنا شكلت الهيئة فريق من الخبراء والعاملين فيها، أسندت لهم مهمة إعداد استراتيجية الهيئة، وذلك بالاستناد إلى قانون مكافحة الفساد رقم (1) 2005م وتعديلاته وإلى الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة لمكافحة الفساد 2020-2023، حيث انجز الفريق استراتيجية الهيئة، لحق ذلك التحضير المسار التخطيطي للخطة التنفيذية لاستراتيجية الهيئة 2021-2023 والخطة التشغيلية السنوية للهيئة 2022.

على مستوى الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2023

تنظيم 3 لقاءات بعنوان (أولويات القطاع الخاص/المجتمع المدني/الإعلام المقترحة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2021-2023)، استهدفت 100 شخص يمثلون القطاعات أعلاه.

ثانياً: البرامج والمشاريع المنفذة في الهيئة

- ✓ **مشروع بالتعاون مع GIZ حول بناء قدرات الهيئات المحلية**

عملت الهيئة خلال الربع الثالث 2021 على إعداد وتطوير مبادرات للقطاعات المشاركة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2023 ومنها وزارة الحكم المحلي من خلال رسم سياسات لتعزيز اللامركزية في عمل الهيئات المحلية لتعزيز الرقابة الداخلية ومراجعة الأنظمة والقوانين واللوائح الداخلية والهيكليات المعيارية واستراتيجيات ووضع مدونة سلوك للعاملين في الهيئات المحلية، حيث تم تصميم 7 أنشطة مشتركة ضمن برنامج ممول من GIZ يستهدف موظفي وزارة الحكم المحلي والهيئات المحلية حتى الربع الأول من العام 2022.

- ✓ **مشروع بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة (UNODC) حول إعداد خطة المتابعة والتقييم للاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2023**

عملت الهيئة بالتعاون مع خبير استشاري على بناء خطة متابعة وتقييم للاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2023 بدعم من UNODC حيث تم الانتهاء من إعداد الخطة وتخضع للمراجعة النهائية من قبل الهيئة.

المحتوى السابع:

بناء قدرات الهيئة وحوكمتها

عملت الهيئة خلال فترة التقرير على عدة مجالات لتعزيز قدرات الهيئة وموظفيها وتطوير بنيتها الإدارية، اشـــتركت فيها كافة إدارات الهيئة ووحداتها. فبجانب المشـــاركة في الفعاليات الدولية والمحلية التي نظمتها عدة جهات خارجية وأخرى وطنية، طورت الهيئة خلال فترة التقرير من عملها بمجال بناء قدرات الهيئة وحوكمة عملها من خلال الاتي:

أولاً: تعزيز منظومة الجودة المؤسساتية:

اســتكمالا لتوجهات هيئة مكافحة الفســاد لمأســســة الهيئة وحوكمة كافة العمليات فيها، بهدف تعزيز الإجراءات الوقائية اللازمة للوصـول إلى خدمات أكثر جودة ولمنع احتمالات حدوث الرشـوة في الهيئة. تابعت الهيئة وبالشـراكة مع مؤسـسـة المواصـفات والمقاييس وشركة جو جلوبال كجهة استشارية، نظام إدارة الجودة ومكافحة الرشوة في الهيئة، وفقاً لمتطلبات المواصفة الدولية (ISO 9001) المتعلقة بإدارة الجودة، والمواصفة الدولية (ISO37001) المتعلقة بإدارة مكافحة الرشوة، بالإضافة لإعداد برنامج لإدارة المخاطر الخاصة بالجودة ومكافحة الرشوة في الهيئة.

التقدم الحاصل على نظام إدارة الجودة ومكافحة الرشوة

1. تنظيم ورشـــة عمل مع الجهة الاســتشـــارية (شـــركة جو جلوبال) ومؤسسـة المواصـفات والمقاييس بهدف استعراض التقدم الحاصـل على نظام إدارة الجودة ومكافحة الرشـــوة ومناقشـــة خطة العمل الخاصة بالمرحلة القادمة.
2. تنظيم اجتماعين مع مؤســـســـة المواصـــفات والمقاييس بهدف استكمال العمل على أدلة إجراءات العمل الخاصة بالهيئة.

التقدم الحاصل على ملف إجراءات العمل:

1. إنجاز إجراءات العمل الخاصـة بالهيئة وعددها 36 إجراء، أما بالنســـبة للإجراءات غير المكتملة فهي 10 إجراءات عمل خاصـــة بدائرة الجودة في الإدارة العامة للتخطيط والسياسات، وإجراءات العمل الخاصة بالتدريب في الإدارة العامة للشـــؤون المالية والإدارية، والرقابة على الأداء في وحدة الرقابة الداخلية.
2. تنظيم 7 اجتماعات بمشـــاركة مؤســـســـة المواصـــفات والمقاييس مع الإدارات العامة والوحدات الغير مكتمل إجراءات عملها والمتابعة على مناقشـــة باقي الإجراءات لاعتمادها.

التقدم الحاصل على إدارة المخاطر الخاصة بالجودة ومكافحة الرشوة

1. استلام التقرير المرحلي الخاص بإدارة المخاطر الخاصة بالجودة ومكافحة الرشوة في الهيئة من قبل الجهة الاستشارية (جو جلوبال) ومراجعته ووضع الملاحظات عليه.
2. توقيع اتفاقية بين الهيئة والجهة الاستشارية (جو جلوبال) لاستكمال بناء نظام إدارة المخاطر الخاصة بالجودة ومكافحة الرشوة.

ثانياً: نشاطات الرقابة الداخلية في الهيئة

تسعى الهيئة من خلال وحدة الرقابة الداخلية جاهدة إلى المحافظة على الأموال والموجودات العامة والتأكد من توجيه استخدامها وفق الأهداف المرسومة للهيئة و المعايير الدولية ذات العلاقة التي تمكنها من أداء واجبها بمهنية، حيث تأتي أهمية وحدة الرقابة الداخلية من خلال مساعدة صانعي القرار باتخاذ القرار وتحسين أداء الموظف والأداء المالي والإداري للهيئة، بتسليط الضوء على نقاط الضعف وفرص التحسين لتصويبها وضمان الاستغلال الأمثل للموارد، ومساعدة الإدارة العليا في رسم الخطط والسياسات الملائمة استنادا إلى توصياتها الناتجة عن معلومات محددة.

الرقم	الإنجاز	الرقم	الإنجاز
1	إعداد دراسة مسحية لمدى الامتثال للإجراءات والضوابط المتبعة لقسم الحركة بالهيئة	14	إجراء (169) معاملة مالية واردة لوحدة الرقابة الداخلية تم اعتمادها وإنجازها.
2	المشاركة في 34 اجتماع من اجل لتعزيز الخطط والأنشطة وبرامج الهيئة.	15	تنفيذ 10 زيارات تفقدية رقابية لمباني الهيئة.
3	دراسة مدى امتثال للإجراءات والضوابط المستخدمة بخصوص مركبات الهيئة مع النظام	16	إجراء 3 عمليات جرد فجائي لصندوق المصاريف النثرية الموجود بعهدة مدير دائرة الموارد البشرية.
4	تقديم 3 إفادات لإبداء الراي والمشورة مقدمة لرئيس الهيئة.	17	إعداد 20 تقرير ذات طابع رقابي وتطويري.
5	تنفيذ 169 معاملة مالية واردة لوحدة الرقابة الداخلية تم اعتمادها وإنجازها.	18	(3672) حركة إدارية تمت مراجعتها لدوام الموظفين من (مغادرات، إجازات، تجاوزات، مهام العمل...الخ).
6	(53) معاملة تم تدقيقها واردة من الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية بخصوص المعاملات الإدارية (عقود، إجازات مرضية، تحويل راتب، إعفاء ضريبي، علاوة اجتماعية، ترقية.... الخ).	19	(13) بريد الكتروني تم إرسالها لدائرة الموارد البشرية بعد التدقيق الإداري بخصوص المغادرات الخاصة، مغادرة الأمومة، أرصدة الإجازات، العقود، إشعار بالخصم من الإجازات.

7	تـدقيق التقرير الشـــهري لـدوام الموظفين (الخصميات).	20	تدقيق أرصدة إجازات الموظفين.
8	مراجعة التسـويات البنكية لحسـاب الهيئة بعملة الشيكل وعملة الدولار.	21	تدقيق ومراجعة احتساب رواتب موظفي الهيئة.
9	مراجعة التسـويات البنكية لحسـاب منحة العدالة والأمن بعملة الشيكل وعملة الدولار.	22	

ثالثاً: تعزيز قدرات الهيئة وحوكمة عملياتها من خلال تكنولوجيا المعلومات

نفذت الهيئة من خلال الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات والإدارات والوحدات المعنية في الهيئة عدة برامج وتابعت على أخرى، كما وتقوم بإجراءات دورية من شأنها المحافظة على المنظومة التكنولوجية وامنها.

- الصـــيانة والدعم الفني المســـتمر: تقديم الدعم الفني اليومي للموظفين في الإدارات المختلفة في الهيئة، وفحص وصيانة دورية لأجهزة الموظفين في الهيئة.
- ضـــمان اســـتمرار عمل الشـــبكات والبنية التحتية الإلكترونية: المتابعة اليومية لحالة الشـــبكة في الهيئة، ومتابعة عملية النسخ الاحتياطي اليومي لملفات العمل لموظفي الهيئة، ومتابعة سيرفر البريد الإلكتروني، ومتابعة مضـاد الفيروس والتحديثات، ومراقبة وتطوير لأنظمة الحماية Firewall ومتابعة الأحداث عليه.
- متابعة الربط البيني بين الهيئة وعدة مؤسسات.
- متابعة الأنظمة المحوســبة المطورة خارجيا: كمكافح الفيروســات (Anti-Virus)، النظام المالي المعمول به في الهيئة (نظام بيسـان)، نظام Bitdefender Antivirus، نظام الموارد البشـرية والرواتب، ونشـر التحديثات على أجهزة الحاسوب الخاصة بالموظفين.
- تطوير أنظمة ومتابعتها: حيث تم إنجاز العمل على تطوير وتحســـينات الحماية وامن المعلومات في الموقع الرســـمي للهيئة، ومراجعة التطوير والتحليل للبورتال الخاص بتنفيذ الاســـتراتيجية الوطنية والخطط التشـــغيلية، ومتابعة عمل الاســـتبيان الإلكتروني الخاص بالهيئة على الموقع الرســـمي والتطبيق، وتحســـين وتجهيز الموقع خاص بالمرصـد للنشـر، والعمل على بناء شـاشـات خاصـة بطلب الحماية لوحدة حماية الشـهود لنشـرها على التطبيق والموقع.
- متابعة النشر الإلكتروني على موقع الهيئة وصفحات التواصل الاجتماعي، واليوتيوب، واستقبال الشكاوى الواردة عن طريق صفحات التواصل الاجتماعي.
- تقديم الدعم الفني أثناء الورش والدورات واللقاءات عبر المنصات التفاعلية.
- حوكمة أعمال تكنولوجيا المعلومات: إنجاز ســـياســـة أمن المعلومات، وخطط النســـخ الاحتياطي والتعافي من الكوارث واستمرارية العمل وإدارة المخاطر.
- مشروع مبنى الهيئة الجديد: متابعة موضوع البنية التحتية للازمة لشبكات الحاسوب والهاتف وأمن المبنى.

1. متابعة العمل على أتمته أعمال الهيئة:

- التدريب على تشغيل نظام إدارة الشكاوى والبلاغات الخاصة بشبهات الفساد ومتابعة عمليات الإدخال عليه.
- متابعة التشغيل لنظام حوسبة أعمال الهيئة ودراسة الملاحظات الواردة من الموظفين.
- متابعة العمل على تطبيق الموبايل الخاص بالهيئة.
- المتابعة على نظام حفظ ومتابعة إقرار الذمة المالية
- إنجاز عمليات تدريب موظفي الهيئة على سياسات امن المعلومات.
- متابعة العمل على الخطط الخاصة بتكنولوجيا المعلومات وتطبيق نماذج أدلة الإجراءات.
- تجهيز وإدارة عدة لقاءات ودورات عبر تطبيق زوم لإدارة الهيئة وموظفيها.

2. تطوير الأنظمة التالية:

- **إدارة الأصول:** تهدف هذه الخاصية إلى إدارة كافة أصول المؤسسة من مبنى ومصاعد ومركبات وماكنات تصوير وطابعات وأجهزة كمبيوتر وأجهزة محمولة وتتضمن صفحات (إضافة أصل وتعديل وعرض تفاصيل أصل). كما تتضمن تقارير كشف مركبات وكشف أجهزة محمولة.
- **إدارة العقود والاتفاقيات:** تهدف هذه الخاصـــية إلى إدارة العقود والاتفاقيات التي تعقدها الهيئة مع جهات خارجية أو تكون طرفا فيها، بأنواعها (عقود الصيانة، اتفاقيات الإطار، المناقصات، التراخيص، التأمين، الكفالات) وذلك بهدف ضبطها وأرشفتها.

3. حوسبة أدلة الإجراءات:

الرقابة الداخلية: تم إنجاز التالي:

- **إدارة تحليل الأداء الوظيفي:** الاستمرار في تطوير وتعديل النماذج والشاشات الخاصة بإدارة تحليل الأداء الوظيفي.
- **إدارة بطاقات مؤشرات الأداء:** يتضمن مجموعة نماذج لإدخال بطاقة مؤشر الأداء على ثلاث مراحل معتمدة

الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية:

تم البدء بالتحليل لما يلي:

- إدارة المركبات.
- الترخيص والتأمين للمركبات.
- تصريح الحركة الإلكتروني.
- **نظام حفظ ومتابعة إقرار الذمة المالية:**

  متابعة العمل عليه.
- **خدمات مطورة داخليا لنظام الموارد البشرية:**

تطوير وتحسين خدمة ترحيل بيانات ساعة الدوام لنظام الموارد البشرية.

- **بورتال المراسلات الخارجية مع المؤسسات:**

- تطوير بورتال خاص بالمراسلات الصادرة للمؤسسات بحيث يتم إرسال المرسالات إلكترونيا للمؤسسات والوزارات.

- تطوير أدوات وميزات في البورتال لحماية الملفات والبيانات من التسريب مثل طباعة اسم المؤسسة في خلفية المراسلة عند طباعتها من قبل المؤسسة المرسلة اليها، وكذلك فصل الصلاحيات وإدارة المستخدمين، واستخدام آليات التشفير.
- تحسين وتطوير الآليات والوسائل الخاصة بالحماية ومنع الهجمات الإلكترونية على المواقع.
- تجهيز البورتال لفحص أمن المعلومات عليه.

4. أنظمة مطورة داخلياً:

- **الموقع الإلكتروني للهيئة:**

- عرض التصميم الجديد للموقع وبدء العمل على تطوير التعديلات المطلوبة.
- متابعة ومراقبة الحماية وامن المعلومات في الموقع الرسمي للهيئة.
- تطوير خاصية خاصة بإدارة وإضافة القوانين على موقع الهيئة وعملية البحث في القوانين.
- نشر البوابة الخاصة بالمؤتمر الدولي الثالث.
- تطوير شاشة خاصة بالتسجيل للمسابقات على موقع الهيئة.
- تطوير ونشر شاشة خاصة بطلب الحماية للشهود والمبلغين.

- **نظام أتمته أعمال الهيئة والشكاوى:**

- متابعة عمليات الإدخال والأرشفة للمراسلات الصادرة والواردة.
- تشغيل نظام إدارة الشكاوى ومتابعة عمليات الإدخال عليه بحيث تم إدخال الشكاوى الواردة في العام 2021.
- التجهيز لإجراء التحويل للشكاوى الواردة من الإدارة العامة للشكاوى والبلاغات للإدارة العامة للتحقيق.
- البدء بتطوير نسخة ويب من النظام بحيث تم البدء بتطوير شاشة لعرض البريد الوارد للموظفين.

رابعاً: الشؤون الإدارية والمالية

تتولى الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية مسؤولية دعم الموارد البشرية ودعم احتياجات الهيئة المالية والإدارية مما يساعد على إيجاد بيئة تدعم توسع نشاطات الهيئة، بالإضافة إلى الإشراف على دوام الموظفين وضمان انتظامه، والإشراف على مهمات العمل والإجازات المختلفة بما يتماشى مع القوانين والأنظمة السارية، والاحتفاظ بسجلات وملفات الموظفين والمشاركة في لجان المقابلات وتحديد الحاجة السنوية من الشواغر الوظيفية بالإضافة إلى تطوير ومأسسة وتنفيذ السياسات والإجراءات المحاسبية والمالية والمتعلقة بالموازنة التي تكفل وجود إدارة مالية سليمة، ووجود ضبط مناسب للنفقات الرأسمالية والتشغيلية، وحفظ السجلات في نظام معلومات مالي محوسب، وعمل تقارير مالية حسب الاحتياجات الإدارية. وتوفير اللوازم والخدمات والأشغال العمة اللازمة لسير عمل الهيئة.

بخصوص **المشتريات والعطاءات:** تم إنجاز (68) عملية شراء خلال الربع الثالث 2021 وتوفير كافة لوازم الهيئة التشغيلية والرسمالية والخدمات غير الاستشارية.

بخصوص **شؤون الموظفين:** تم التعامل مع جميع بيانات الموظفين وحركة الموارد البشرية، ومنها المتابعة على كل ما يخص سجلات الموظفين وتعزيزها بالمعلومات اللازمة وتغيير المسميات الوظيفية عند الحاجة وقضايا التامين والمعاشات والتامين الصحي.

بخصـوص **الشـؤون المالية:** تم إجراء كافة عمليات الصـرف والتسـويات المالية والبنكية، ومطابقة الرواتب والتعامل مع إجازات وخصيمات الموظفين ومع متطلبات واحتياجات الموظفين، وتم خلال فترة التقرير إعداد وصرف عدد (139) قيد وسند صرف من حساب الهيئة، ويتم إعداد وتجهيز رواتب موظفي الهيئة شهريا، ومراجعة مراسلات دائرة الموارد البشرية المتعلقة بالتغييرات على الرواتب، وإجراء الأرشـفة والمعاملات المالية، وإجراء التسـويات المالية والبنكية، والمتابعة على التدقيق المالي الخارجي للهيئة.

كما قامت الإدارة العامة للشـؤون الإدارية والمالية بتنفيذ جميع التكليفات الخاصـة **بالمشـتريات والعطاءات** في الهيئة وفق الأصـــول، وتزويد الإدارات العامة والوحدات **باللوازم المطلوبة، وتوفير الخدمات المســـاندة** ومنها تركيب جهاز تتبع لمركبات الهيئة، وتركيب حلقات الكترونية لمركبات الهيئة

بخصـوص **اللجان** ذات العلاقة بالشـؤون الإدارية والمالية فان الإدارة العامة للشـؤون الإدارة والمالية تترأس لجنة الفحص والاستلام، ولجنة الإتلاف، ولجنة المشتريات.